

أثر التنمية المالية على الأداء المالي للمصارف التجارية: دليل تجريبي من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2011-2020)

د. عبدالباسط محمد العكاشي

قسم التمويل والمصارف

كلية الاقتصاد والتجارة - الخمس

جامعة المرقب

ملخص الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة هو التحقيق التجريبي في تأثير التنمية المالية علي الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد اعتمد الجزء التجريبي من الدراسة على بيانات بانل متوازنة تم الحصول عليها من 61 مصرفا تجاريا مدرجا في أسواق الأوراق المالية بالمنطقة قيد الدراسة خلال الفترة (2011-2020)، وذلك باستخدام دراسة قياسية، تعتمد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبيانات البانل و عن طريق تطبيق مقدر (PCSE) القياسي، وعلى ضوء نتائج الآثار التجريبية، خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي موجب لكل من مستوى الوساطة المالية (FI) حجم المصرف (SIZE)، والنمو الاقتصادي (GDP) على الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، بينما خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي سالب لمعامل السياسة النقدية (MP) على الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، وبناء على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فإن الدراسة توصي المصارف بزيادة الاهتمام بتنويع الدخل من المعاملات والخدمات ومجالات استثمار بديلة أخرى (كالمشاركة، والمضاربة) بدلا من الاستثمار في مجال القروض، وتوسيع خطوط أعمالها نحو الاستشارات المالية والخدمات التجارية وزيادة الدخل من غير الفوائد، ونفاذي الأثر السلبى الناجم من التطور في الأسواق المالية وأن يأخذوا في الاعتبار المتغيرات الدقيقة المؤثر على ادائها المالي لاتخاذ القرار الصحيح بشأن استثماراتهم.

الكلمات المفتاحية: التنمية المالية، المصارف التجارية، الأداء المالي، نماذج البانل.

المقدمة:

يكن التطور المالي في حجم الخدمات والمعاملات التي يقدمها النظام، وقدرته على تطوير الخدمات المالية والنمو في عدد المؤسسات المالية والأسواق المالية والأدوات المالية التي توجه الأموال من وحدات الفائض إلى المستثمرين لأغراض الاستثمار والنمو الاقتصادي، كما يلعب مستوى التنمية المالية دورا مهما في تحسين فعالية البنية التحتية للنظام المالي في أي بلد (Ozili, & Ndah 2021)، حيث أن التنمية المالية ذات المستويات العالية تعزز أنظمة الدفع و التسوية وعمليات الوساطة المالية وتحسين ورفع كفاءة السوق، وبالعكس في حالة المستوى المنخفض للتنمية المالية (Nourzad, 2002).

ويعتبر القطاع المصرفي نقطة الارتكاز التي تستند عليها الأنظمة المالية في أي اقتصاد في العالم، حيث تساهم الصناعة المصرفية بالدور النشط لمختلف اقتصادات العالم، وكجزء من القطاع المصرفي تعتبر المصارف التجارية من أهم المساهمين في تطوير النظام المالي ومن أهم الوسطاء الماليين الذين يلعبون دور الوساطة المالية وعلى وجه الخصوص دورها الرئيسي في تحويل الموارد المالية من وحدات الفائض إلى وحدات العجز وذلك من خلال دور الوساطة، وبالتالي المساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي عامل وساطة مهم في نظام الدفع بين مختلف الوحدات الاقتصادية الوطنية والدولية وتشجع التجارة، و تعزيز العولمة بواسطة تسهيل الوصول العالمي إلى التمويل (الفاضلي و محمود، 2021) وبالتالي، تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية.

وفي الواقع يعد صحة القطاع المصرفي ذا أهمية، وأن فشله قد يوقف التنمية الاقتصادية للبلدان ويؤدي إلى عواقب مكلفة، ولهذا السبب يتم تنظيم المؤسسات المصرفية بشكل كبير مقارنة بالمؤسسات الأخرى، فهي تحتل مكانة مركزية في استقرار اقتصاد الدول (صحراوي جلييلة 2020).

نتيجة لذلك، حظيت العوامل المؤثرة على أداء الصناعة المصرفية باهتمام كبير من قبل المشرفون على القطاع المصرفي وصانعي السياسات ومن قبل الأوساط الأكاديمية، وعلى ضوء ذلك تتحدد المشكلة البحثية لهذه الدراسة حول المدى الذي يمكن أن تؤثر فيه العوامل سواء كانت الداخلية او الخارجية على أداء الصناعة المصرفية ومدى استجابة هذا الأداء لهذه العوامل، لذلك وبسبب تعرض طبيعة نشاط المصارف التجارية لأنواع مختلفة من العوامل المؤثر على أدائها بشكل عام هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر التنمية المالية على الأداء المالي للمصارف التجارية وفحص ما إذا كانت التنمية المالية هي من المحددات الهامة لأداء المصارف التجارية أم لا.

وعليه تسعى هذه الدراسة إلى سد الفجوة والنقص في هذا الموضوع من خلال التطرق إلى اكتشاف العلاقة والفحص التجريبي للأثر المحتمل لمؤشرات التنمية المالية على الأداء المالي للمصارف التجارية.

وهذا يساعد على إظهار التفاعل بين هذه المتغيرات وتأثيرها على تطوير المصارف التجارية، والعمل على توسيع الدراسات والأدبيات السابقة على الصناعة المصرفية، والتوصيات التي من شأنها أن تسهم في رفع الإيجابيات وتجنب السلبيات في المصارف التجارية.

ومن أجل تحقيق الغرض المذكور أعلاه من الدراسة، تمت صياغة سؤالها على النحو التالي:

ما هو أثر التنمية المالية على الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي؟

الدراسات السابقة ذات الصلة:

تشير الأدبيات إلى أن أداء المصارف التجارية يتأثر بالعديد من العوامل سواء كانت عوامل داخلية او عوامل خارجية، لذلك يجب على المصارف أن تأخذ بالاعتبار العوامل المؤثرة على أدائها من أجل تحديد تنميتها واستقرارها، ومراقبة وفحص العوامل الداخلية والخارجية التي تعتبر محددات متوقعة ومؤثرة على أدائها (الفاضلي، وآخرون، 2022).

الدراسات النظرية:

بناء على الأسس النظرية حول أداء المصارف قد بدأت الدراسات في أواخر الثمانينيات وفي أوائل التسعينيات مع تطبيق (نظرية القوة السوقية، نظرية هيكل الكفاءة، نظرية المحفظة المتوازنة، نظرية الإشارة وتكلفة الإفلاس وعائد المخاطر).

نظرية القوة السوقية (Market power theory (MP): وفقا لهذه النظرية أن هيكل السوق يؤثر على أداء المؤسسات، أي من السهل على المصارف في الصناعات عالية التركيز وضع العقبات وتقليل تكاليفها و زيادة الأسعار، واستخدام قوتها السوقية الاحتكارية والحصول على معدلات أرباح أعلى من المصارف ذات التركيز المنخفض (Li, Nie, Zhao, & Li, 2017)، ونظرية القوة السوقية تأخذ في الاعتبار عند قياس الأداء المالي المصرفي متغير واحد فقط، وهو هيكل السوق الذي يمثله مستوى الحصة السوقية أو التركيز، هذا المتغير يهتم بشكل أساسي بالسوق كعامل خارجي يؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية بغض النظر عن المتغيرات الأخرى التي يجب أخذها في الاعتبار، وهذه النظرية لها فرضيتان متميزتان هما:

الأولى: فرضية الهيكل والسلوك والأداء (SCP) The structure–conduct–performance (SCP): وتنص إلى إن مستوى التركيز في السوق المصرفي يزيد أو يقلل من السيطرة على السوق - إذا كانت هناك زيادة، فقد ينتج عن ذلك ربح، ومن المرجح أن المصارف العاملة في أسواق أكثر تركيزا قد تحقق أرباحا غير عادية من خلال قدرتها على فرض معدلات عالية على القروض وتخفيض المعدلات على الودائع كنتيجة لأسباب تواطئية (ضمنية أو صريحة) أو احتكارية مقارنة بالمصارف التي تعمل في أسواق أقل تركيزا وبغض النظر عن فعاليتها (Olweny & Shipho, 2011).

الثانية: فرضية القوة السوقية النسبية (RMP) The relative market power (RMP): والتي تنص بأن ربحية المصارف تتأثر بحصة السوق، حيث أن المصارف الكبيرة التي لديها حصص سوقية كبيرة ومنتجات منفصلة يمكنها التغلب على منافسيها، والتأثير على الأسعار والحصول على عوائد احتكارية، وبالتالي تحقيق أرباح غير عادية وغير تنافسية (Berger, 1995)، وهذا يعني أن المصارف قد تستفيد من ممارسة القوة السوقية في التسعير، حيث يمكن للمصارف ذات المنتجات المتميزة بشكل جيد زيادة حصتها في السوق وممارسة قوتها السوقية للتحكم في نسبة كبيرة من حصة السوق.

نظرية هيكل الكفاءة (ES) Efficient–Structure theory (ES): هذه النظرية تقترح بأن تحسين كفاءة الإدارة وكفاءة الحجم قد يؤدي إلى تركيزات أعلى وربح أكبر بسبب انخفاض الرسوم واقتصاديات الحجم. وهذا يعني أن المصارف ذات الحجم الأكبر وذات الكفاءة الأعلى لديها تكاليف أقل وربحية أكبر وبالتالي حصة سوقية أعلى ودرجة أكبر من تركيز السوق (Li et al., 2017).

نظرية المحفظة المتوازنة (The Balanced Portfolio theory): يلعب نموذج المحفظة المتوازنة دورا حيويا في تقييم أداء المصارف، ويرتبط بأداء المصرف في سوق الأوراق المالية وتأثير قرارات وسياسات مديري المصارف على معدلات العائد للمصرف (Olweny and Shipho, 2011)، هذا النهج يؤكد على تكوين محفظة المصرف وتنوع أصوله، وهي نتائج قرارات وسياسات مديري المصارف والقدرة على تحقيق أقصى قدر من الأرباح من أصول وخصوم المصرف التي تحددها الإدارة وتكاليف الوحدة التي يتحملها المصرف لإنتاج كل عنصر من مكونات الأصول.

نظرية الإشارة وتكلفة الإفلاس وعائد المخاطر The Risk–return trade off theory, the signaling and insolvency cost theory: وفقا لفرضية الإشارة، تستخدم المصارف حقوق الملكية للتمويل وتعزيز رأس المال، نظرا لأن مديري المصارف عادة ما يكون لديهم حصة في رأس مال المصرف، أو يمكنهم إرسال معلومات حول الاندماج مع المصارف ذات رأس المال الأكبر ترسل النسبة إشارة إيجابية قوية إلى

السوق مفادها أن المصرف واثق جدا من مشاريعه وأن المصرف متأكد من النمو والربحية في المستقبل من خلال زيادة رأس المال، وبالتالي، فإن نسبة حقوق الملكية هي محدد قوي لأداء المصارف بسبب انخفاض الرافعة المالية، وبالتالي فإن المصارف ذات رأس المال الجيد لديها عادة إقراض جيدة وتكاليف فائدة منخفضة وبالتالي سيزداد مستوى ربحيتها.

كما تشير فرضية تكلفة الإفلاس المتوقعة إلى أنه كلما زادت العوامل الخارجية من تكاليف الإفلاس المتوقعة، ارتفعت نسبة رأس المال المثلى للمصرف. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى احتمال فشل المصرف في أوقات تكاليف التصفية القصوى التي يجب على الدائنين استيعابها في حالة الفشل، عندما تزيد تكاليف الإفلاس المتوقعة بسبب أي تغييرات تزيد من احتمالية الفشل، وبالتالي تزداد نسبة رأس المال المثلى للمصرف من أجل تقليل توقع الفشل وبالتالي انخفاض نسب الدين، وبالتالي فإن الزيادة اللاحقة في نسب رأس المال تؤدي إلى زيادة في العائد على حقوق المساهمين، وهذا يشير إلى أن فرضية الإشارة وفرضية تكلفة الإفلاس تدعم وجود علاقة إيجابية بين رأس المال والعائد على حقوق الملكية الذي يعكس ربحية المصرف (الفاضلي، وآخرون، 2022)، وبخلاف فرضية الإشارة وفرضية تكلفة الإفلاس، تجادل فرضية عائد المخاطر بأن زيادة المخاطر عن طريق زيادة الرافعة المالية، يؤدي إلى توقعات عوائد أعلى، لذلك تفترض بأنه يمكن تحقيق عوائد أعلى من خلال زيادة المخاطر أو الرافعة المالية للمصرف، وبالتالي، يفترض أن ترتبط ربحية رأس المال والمصارف ارتباطاً سلبياً (Ommeren, 2011).

الدراسات التجريبية:

فيما يتعلق بالدليل التجريبي الذي تناول العوامل المؤثرة على أداء المصارف التجارية، أنقسم في الأدبيات إلى ثلاث مجموعات أو فئات: *الفئة الأولى*: عوامل داخلية وهي العوامل الخاصة بالمصرف نفسه وهذه العوامل لديها قدرة أكبر على التأثير على أداء المصرف، والتي يمكن السيطرة عليها من قبل إدارة المصرف، وتعتبر قرارات مستقلة يمكن أن تؤثر على أداء المصرف داخليا، وتتأثر بشكل كبير بقرارات إدارة المصرف وأهدافه وسياسته. *الفئة الثانية*: تتمثل في العوامل الخاصة بالقطاع أو بالصناعة المصرفية (مثل معدلات المنافسة و تركيز السوق). *الفئة الثالثة*: عوامل خارجية تتمثل في مؤشرات الاقتصاد الكلي.

هناك من الدراسات التجريبية التي تناولت فئة واحدة منها، بينما هناك من الدراسات التجريبية التي تناولت فئتين أو كل الفئات الثلاث، كما يمكن الإشارة إلى أن هناك من الدراسات التجريبية تناولت الأنظمة المصرفية الخاصة بكل دولة على حدة، في حين ركزت دراسات تجريبية على مجموعات من البلدان، ويناقش الدليل التجريبي لهذه الفئات ومدى أثارها على أداء المصارف التجارية.

وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمصارف التجارية، إلا أن تغطية العوامل الخاصة بالتنمية المالية تعتبر قليلة جدا مقارنة بما سبق ذكره، وفي أغلب الدراسات التجريبية يتم تضمين بعض المؤشرات الهامة المتفق عليها من أغلب الاقتصاديين والتي تقدر مستوى التنمية المالية مثل القروض المقدمة للقطاع الخاص بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، والنقود بالمعنى العام بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، ورسملة السوق بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، هذه المؤشرات استخدمت على نطاق واسع ولقياس مستوى التنمية المالية لالتقاط العلاقة بينها وبين الأداء المالي للمصارف التجارية.

لذلك نحاول مراجعة مجموعة من الدراسات والأبحاث التي استخدمت المقاييس ذات العلاقة بالموضوع يمكن إيجازها في التالي:

قام (Naceur (2003) بدراسة وفحص محددات ربحية المصارف التجارية التونسية، وذلك خلال الفترة الزمنية (1980-2000). استخدم المؤلف مؤشر رسملة سوق الأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لتطور الأسواق المالية وكمقياس لحجم سوق الأسهم، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تطور سوق الأوراق المالية له تأثير إيجابي على ربحية المصارف، وهذا يعكس التكامل بين نمو المصارف وسوق الأوراق المالية.

قام (Kosmidou, K. (2008) بدراسة وفحص محددات اداء المصارف التجارية اليونانية، لعينة مكونة من 23 مصرف، خلال الفترة الزمنية (1990-2002)، استخدم المؤلف مؤشر إجمالي أصول المصارف إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر رسملة سوق الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول كمؤشر لتطور الأسواق المالية والمصارف، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن كلا المؤشرين ترتبطان سلبا بربحية المصارف المقاسة بالعائد على الأصول.

عمل (Naceur & Omran (2011) على دراسة تأثير التركيز، وتنظيم المصارف، والتنمية المؤسسية والمالية على هوامش وربحية المصارف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لعينة مكونة من 173 من عشرة دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1988 - 2005)، استخدم المؤلفون العديد من المؤشرات منها مؤشرين متعلقة بالتنمية المالية الاول نسبة الائتمان المحلي إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي والثاني نسبة رسملة سوق الأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأشارت النتائج إلى وجود تأثير سلبي لنسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي على ربحية المصارف خلال الفترة، بينما نسبة رسملة سوق الأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت ايجابية على ربحية المصارف

خلال الفترة. وخلصت الدراسة بنتيجة مفادها أن مؤشرات التنمية الاقتصادية الكلية والمالية ليس لها تأثير كبير على صافي هوامش الفائدة.

قام (Jaber & Al-khawaldeh (2014) بدراسة وفحص محددات ربحية المصارف التجارية الأردنية، وذلك خلال الفترة الزمنية (2007-2012). استخدم المؤلفون مؤشرين متعلقين بالتنمية المالية والتطور، وإجمالي أصول المصارف إلى الناتج المحلي الإجمالي، ورسملة سوق الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هذه المؤشرات ترتبط بشكل كبير مع ربحية المصارف.

قام (Pan & Pan (2014) بدراسة وفحص تأثير العوامل الكلية على ربحية المصارف التجارية الصينية، لعينة مكونة من 10 مصارف مدرجة، وذلك خلال الفترة الزمنية (1998-2012)، استخدم المؤلفون مؤشر عرض النقود لكي يمثل السياسة النقدية، واللوغاريتم الطبيعي لرسملة سوق الأوراق المالية لكي يمثل التنمية المالية، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الزيادة في المعروض النقدي يعزز ربحية المصارف التجارية، ولرسملة سوق الأوراق المالية ارتباط سلبي وغير مهم مع ربحية المصارف المقاسة بالعائد على الأصول.

كما قام (Kapaya & Raphael (2016) بدراسة وفحص آثار المحددات الخاصة بالمصرف، والمحددات الخاصة بالصناعة والاقتصاد الكلي على ربحية المصارف التجارية في تنزانيا، لعينة مكونة من 52 مصرفاً، وذلك خلال الفترة الزمنية (1998-2010). استخدم المؤلفون مؤشر إجمالي أصول المصارف إلى الناتج المحلي الإجمالي، واللوغاريتم الطبيعي لرسملة سوق الأوراق المالية لكي يمثل التنمية المالية، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن لرسملة سوق الأوراق المالية ارتباط بشكل إيجابي مهم مع ربحية المصارف المقاسة بالعائد على الأصول و صافي هوامش الفائدة.

قام (Javaid & Alalawi (2018) بدراسة وفحص المحددات الداخلية والخارجية المساهمة في ربحية المصارف الاسلامية، لعينة مكونة من 9 مصارف إسلامية في منطقة المملكة العربية السعودية، وذلك خلال الفترة الزمنية (2000-2013). استخدم المؤلفون مؤشر عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي لكي يمثل السياسة النقدية، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن مؤشر عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي سلبي ومهم مع ربحية المصارف الاسلامية المقاسة بالعائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية.

قام (Ngo & Le (2019) بالتحقيق التجريبي في العلاقة السببية بين الكفاءة المصرفية وتطور سوق رأس المال في 86 دولة خلال الفترة الزمنية (2006-2011). استخدم المؤلفون مؤشر نسبة رسملة سوق الأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه كلما زاد حجم سوق رأس المال،

قل نظامه المصرفي من الكفاءة، وبالعكس تؤثر الكفاءة المصرفية بشكل إيجابي على تطور سوق رأس المال.

قام (Le & Ngo (2020) بدراسة وفحص محددات ربحية المصارف في 23 دولة خلال الفترة الزمنية (2002-2016). استخدم المؤلفون مؤشر نسبة رسملة سوق الأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي للوقوف على آثار تطور السوق المالية، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن مؤشر تطور السوق المالية له تأثير إيجابي على ربحية المصارف، وبالتالي، فهو يدعم الرأي القائل بأن تطوير سوق رأس المال وأداء المصارف يعتبران مكملين لبعضهما البعض.

بحث (Ozili & Ndah (2021) من خلال دراسته لأثر التنمية المالية على ربحية المصارف في نيجيريا، للفترة الزمنية (1996 - 2016) استخدم المؤلفون العديد من المؤشرات منها مؤشرين متعلقين بالتنمية المالية الأولى: نسبة الائتمان المحلي إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، والثاني: نسبة ودائع النظام المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث خلصت النتائج إلى وجود تأثير معنوي موجب لنسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي على ربحية المصارف في نيجيريا خلال الفترة، بينما نسبة ودائع النظام المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت سلبية على ربحية المصارف في نيجيريا خلال الفترة. كما توصي الدراسات المستقبلية الكشف عن العلاقة بين ربحية المصارف والتنمية المالية باستخدام مقاييس أخرى للتنمية المالية.

تظهر نتائج مختلف الدراسات إلى تأثيرات مختلطة ونتائج متباينة وتناقض ملحوظ مع التقديرات، ويرجع ذلك بسبب التغييرات في مجموعات البيانات ونطاق التحليل والاختلافات بين البلدان من اقتصاد متقدم إلى آخر.

البيانات والمنهجية:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، ومعرفة أثر التنمية المالية على الأداء المالي للمصارف التجارية، اعتمدت الدراسة على مجموعة بيانات عينة مكونة من 61 مصرف من المصارف التجارية المدرجة في أسواق الأوراق المالية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، خلال الفترة 2011-2020، كما هو موضح أدناه:

عينة الدراسة ومصادر البيانات

تتكون عينة الدراسة من 61 مصرفا تجاريا من دول مجلس التعاون الخليجي الستة وهي: المملكة العربية السعودية، البحرين، الكويت، سلطنة عمان، قطر، الإمارات العربية المتحدة، على مدار عشرة سنوات، مما

أدى إلى إجمالي 610 مشاهدة، والتي ترد أسماءها في قائمة المصارف بالملحق رقم (1)، وقد تم الحصول على بيانات الدراسة من المصادر التالية:

أولاً : بالنسبة لبيانات التنمية المالية ومؤشرات الاقتصاد الكلي فقد تم جمعها وتنزيلها من قاعدة بيانات البنك الدولي (World Bank).

ثانياً : بالنسبة للبيانات الخاصة بالمصارف قيد الدراسة، فقد تم جمعها من قاعدة بيانات ORBIS التي يحتفظ بها (Bureau Van Dijk).

جدول (1)

خصائص عينة الدراسة

| النسبة % | عدد المشاهدات | المصارف | البلد |
|----------|---------------|---------|--------------------------|
| 18% | 110 | 11 | المملكة العربية السعودية |
| 9,84% | 60 | 6 | البحرين |
| 16,39% | 100 | 10 | الكويت |
| 9,84% | 60 | 6 | سلطنة عمان |
| 13,11% | 80 | 8 | قطر |
| 32,78% | 200 | 20 | الإمارات العربية المتحدة |
| 100% | 610 | 61 | المجموع |

تعريف وقياس متغيرات الدراسة

من أجل إجراء الدراسة القياسية تم اختيار مجموعة من المؤشرات لقياس التنمية المالية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية، والمعتمدة في دراسات سابقة والتي من المتوقع من خلالها ومن خلال نتائج تلك الدراسات، وجود أثر بينها والتحقق من فرضيات الدراسة، ويرد وصف للمتغيرات في الجدول رقم 2، بما في ذلك معلومات حول مؤشر القياس المستخدم لكل متغير والرمز المستخدم لكل مؤشر.

جدول (2)

ملخص المتغيرات

| الرمز | المتغيرات | الوكيل (المؤشر) |
|---|-------------------------------|--|
| المتغيرات التابعة: الأداء المالي للمصارف | | |
| ROAA | العائد على متوسط الأصول | صافي الدخل بعد الضريبة / متوسط إجمالي الأصول |
| ROAE | العائد على متوسط حقوق الملكية | صافي الدخل بعد الضريبة / متوسط إجمالي الأصول |
| NIM | هامش صافي الفائدة | الفرق بين مبلغ الفائدة الدائنة ومبلغ الفائدة المدينة |
| المتغيرات المستقلة: المتغيرات الخاصة بالتنمية المالية | | |
| FI | الوساطة المالية | الانتماء المحلي المقدم للقطاع الخاص من قبل المصارف / GDP |
| MC | رسملة السوق المالي | قيمة الأسهم المدرجة في السوق المالي / GDP |
| MP | السياسة النقدية | المعروض النقدي / GDP |
| المتغيرات الضابطة | | |
| SIZE | حجم المصرف | اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف |
| GDP | النمو الاقتصادي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي |

كما يتم تصنيف المتغيرات المستخدمة في الدراسة إلى ثلاث فئات كما يلي:

أولاً: المتغيرات التابعة: الأداء المالي للمصارف التجارية المقاس بالمؤشرات التالية:

- **العائد على متوسط الأصول (ROAA):** يعتبر من أهم المقاييس المحاسبية للربحية والكفاءة الإدارية طالما أنه يستهدف تعظيم صافي الثروة، ويعكس هذا المقياس استخدام المصرف لأصوله لتوليد الأرباح، لأن آليات الدخل والمصرفيات لدى المصرف ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأصولها، وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما كان المصرف أكثر فعالية وربحية وكان أداءه المالي أفضل (Dietrich & Wanzenried 2014).

- **العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE):** يعتبر كذلك من المقاييس المحاسبية للربحية المهمة التي تظهر المدى الذي يدير به المصرف رأس ماله بشكل فعال (صافي القيمة)، وعلى وجه التحديد يقيس ربحية عائد الاستثمار المستلم على الموارد المستثمرة في المصرف من قبل رأس ماله أو أموال المساهمين، تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على جني الأرباح بناء على رأس مال محدد، وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما كان المصرف أكثر فعالية وأفضل حالاً من حيث تحقيق الأرباح (Ongore & Kusa, 2013) ويعكس هذا المقياس قدرة المصرف على استخدام أموال المساهمين، وإخبار المساهمين بالمبالغ المحققة مقابل كل من أموالهم المستثمرة، وهو الأنسب ليعكس ما يسعى الملاك لتعظيمه.

- **هامش صافي الفائدة (NIM):** هامش صافي الفائدة هو مقياس للفرق بين إيرادات الفوائد ومصرفيات الفائدة بالنسبة إلى مبلغ أصول المصرف، وهو يعكس كلاً من حجم ومزيج الأصول والخصوم، علاوة على ذلك، فإنه يعكس تكلفة خدمات الوساطة المصرفية، كما إنه مقياس موجز لكفاءة المصرف وهو مكون مهم لربحيته، وكلما ارتفع هذا المقياس كان المصرف أفضل من حيث توليد الأرباح (Ongore & Kusa, 2013).

ثانياً: المتغيرات المستقلة :

متغيرات التنمية المالية، المقاسة من خلال ثلاثة مؤشرات وهي:

- **الوساطة المالية (Financial Intermediation (FI):** في هذه الدراسة يتم استخدام الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من قبل المصارف كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وكمؤشر يعكس مستوى الوساطة المالية، هذا المؤشر يشير إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص مثل القروض، وكلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر كان ذلك أفضل، لأن الائتمان الخاص الممنوح للمقترضين من المصارف يمكن استثماره في مشاريع مربحة، كما أن دخل الفوائد الذي تجنيه المصارف من إصدار الائتمان الخاص إلى المشاريع المربحة يمكن أن يحسن ربحيتها.

وبالتالي، يكون من المتوقع علاقة إيجابية بين مستوى الوساطة والأداء المالي للمصارف التجارية ومن ثم، يمكن القول أنه مع زيادة نسبة هذا المؤشر تزداد أيضا ربحية المصارف التجارية.

رسمة السوق المالي (MC) stock market Capitalization: في هذه الدراسة يتم استخدام قيمة الأسهم المدرجة في السوق المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي وكمؤشر يعكس مستوى تطور الاسواق المالية، هذا يشير إلى اتجاه الشركات نحو التمويل عن طريق الأسهم، في حالة لجوء الشركات نحو التمويل بالأسهم، سيؤدي ذلك إلى تأثير سلبي على أرباح المصارف (Gul, et al., 2011)، حيث يؤدي تطور الأسواق المالية إلى إضعاف طلبات التمويل من المصارف، مما يؤدي إلى إقامة علاقة تنافسية بينهم، وفي نفس الوقت هناك علاقة تكاملية معينة بين القطاع المصرفي والأسواق المالية بسبب دورهما الترويجي المتبادل في عملية التنمية (Pan & Pan 2014).

أي عندما تكون الأسواق المالية متخلفة، هناك مجال للنظام المصرفي لاستغلال قدرته التفاوضية تجاه العملاء بزيادة عرض الائتمان، وبالعكس من ذلك يمكن للأسواق الفعالة والمتطورة أن تنافس القطاع المصرفي في توفير الموارد المالية للمقترضين والفرص للمستثمرين، في الوقت نفسه، يمكن للمصارف توسيع خطوط أعمالها نحو الاستشارات المالية والخدمات التجارية، وزيادة الدخل من غير الفوائد، أي كلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر كان ذلك أسوأ بالنسبة للمصارف، لأن الائتمان الممنوح للمقترضين من المصارف للشركات سوف يقل، كما أن دخل الفوائد الذي تجنيه المصارف من إصدار الائتمان إلى المشاريع سوف تقل مما يقلل من ربحيتها.

وبالتالي، يكون من المتوقع علاقة سلبية بين مستوى تطور السوق المالي والأداء المالي للمصارف التجارية ومن ثم، يمكن القول أنه مع زيادة نسبة هذا المؤشر تقل أيضا ربحية المصارف التجارية.

السياسة النقدية (MP) Monetary Policy: في هذه الدراسة يتم استخدام المعروض النقدي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي وكمؤشر يعكس مستوى تطور التنمية المالية ومقياس لحجم السوق، يشير عرض النقود إلى كمية الأموال المتاحة ويعتمد على السياسة النقدية المتبعة ويتم تحديد المعروض النقدي بشكل أساسي من خلال سياسة المصرف المركزي، تؤثر السياسات النقدية الكمية على ربحية المصارف التجارية من خلال التحكم في عرض النقود، حيث ستؤدي السياسة النقدية إلى زيادة المعروض النقدي، مما يزيد بشكل مباشر من الأموال المتاحة للمصارف التجارية التي يتم استثمارها في مشاريع مربحة يمكن أن تحسن من ربحيتها، وهذا يجسد درجة تسييل الأموال في النظام المصرفي.

وبالتالي، يكون من المتوقع علاقة إيجابية بين مستوى عرض النقود والأداء المالي للمصارف التجارية، ومن ثم يمكن القول أنه مع زيادة نسبة هذا المؤشر تزداد أيضا ربحية المصارف التجارية.

ثالثا: المتغيرات الضابطة: المتغيرات الضابطة المستخدمة في هذه الدراسة من أجل التحكم في التأثيرات المحتملة على الأداء المالي للمصارف التجارية، حيث تم الاستعانة بمؤشر حجم المصرف المقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف (SIZE)، والنمو الاقتصادي المقاس بمعدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لكل دولة، ومن المتوقع أن تكون لها علاقة إيجابية بينها وبين الأداء المالي للمصارف التجارية.

منهجية الدراسة والنموذج المستخدم:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير اثر التنمية المالية على الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2011 - 2020، ومن خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية والمعروفة ببيانات البانل (Panel Data) التي تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية، وبعد النظر في مخرجات تقدير المربعات الصغرى العادية (OLS) والمتمثلة في تقدير الانحدار للنماذج الأساسية لبيانات البانل الثلاثة (نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model، نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model، نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model)، وبالإضافة إلى إجراء الاختبارات التشخيصية ذات الصلة بهذه النماذج لتحديد ما إذا كان هناك وجود لأي مشكل من مشكلات الاقتصاد القياسي. نظرا إلى وجود مشكل الارتباط التسلسلي (Autocorrelation) ومشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) بالإضافة إلى مشكلة المنشأ الداخلي (Endogeneity) كمشكلات موجودة بطبيعة بيانات هذه الدراسة، وإذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح يمكن أن تنتج عدم كفاءة في تقدير المعامل والتحيز في تقدير القيم، وبالتالي لعلاج تلك المشكلات تم تطبيق طريقة الخطأ المعياري المصححة لبيانات البانل panel-corrected standard error (PCSE) التي اقترحها (1995 Beck and Katz) لقدرة تصحيحها للمشاكل سابقة الذكر.

توصيف النموذج:

لتحقيق أهداف الدراسة وبالنظر إلى ميزات البيانات الخاصة بها، تم استخدام طريقة (PCSE) لتقدير نماذج الاقتصاد القياسي على النحو التالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_{1-5}X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

بحيث أن:

Y_{it} = تمثل الأداء المالي للمصرف i (1.....61) وفي الفترة t (1.....10) كما عبرت عنه ROAA و ROAE و NIM .

β_0 = تمثل قيمة الثابت.

$\beta_5 - \beta_1$ = تمثل معاملات معامل النموذج.

$X_{i,t}$ = تمثل المتغيرات المفسرة.

ε_{it} = تمثل حد الخطأ العشوائي.

تقدير النموذج وعرض النتائج التجريبية:

يتم فصل النتائج إلى إحصائيات وصفية للمتغيرات ومصنوفة ارتباطها وفحص الاقتصادي القياسي. الإحصاء الوصفي للمتغيرات:

قبل البدء في الدراسة القياسية واختبار النموذج، نقوم بوصف متغيرات الدراسة، من خلال جدول الإحصاء الوصفي، كما هو مبين في الجدول رقم 3 التالي الذي يعرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة من عام 2011 إلى عام 2020، ويقدم الجدول المتوسط والانحراف المعياري بما في ذلك قيم الحد الأدنى والحد الأقصى لمتغيرات الانحدار. ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة عدم وجود القيم المتطرفة في متغيرات الدراسة.

جدول رقم (3)

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

| Variable | mean | min | max | Std.Dev |
|----------|----------|----------|----------|----------|
| ROAA | 1.356388 | -9.50529 | 5.539 | 1.129518 |
| ROAE | 9.959479 | -89.5713 | 28.61065 | 8.84383 |
| NIM | 3.091444 | -1.902 | 11.83442 | 1.217225 |
| FI | 66.44292 | 34.10073 | 138.4197 | 19.0864 |
| MC | 73.30709 | 19.44051 | 346.9562 | 53.3167 |
| MP | 76.25382 | 32.46785 | 120.6437 | 19.11521 |
| SIZE | 16.87984 | 11.70718 | 20.74797 | 1.930369 |
| GDP | 2.533283 | -8.68526 | 13.37518 | 3.873171 |

مصفوفة الارتباط:

تهتم مصفوفة الارتباط (Correlation matrix) بدراسة اتجاه الارتباط بين المتغيرات وهي إحدى أدوات الاقتصاد القياسي التي تقيس وتعطي مؤشرا فيما يتعلق بوجود أو غياب الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity)، بهذا الاختبار نقوم بفحص مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث ويتم التركيز على المتغيرات المستقلة لتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو نماذج الدراسة من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند التقدير، بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مفسر بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية أو المستقلة. فإن هذا المشكل قد يؤدي إلى تضخيم الأخطاء القياسية لمقدرات المعاملات، مما يؤدي إلى فترات ثقة كبيرة للمعاملات وقيمة صغيرة جداول t-statistic (Berry & Feldman, 1985). يمكن للارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) أن يشوه دقة تقدير معاملات الانحدار وأن يجعل القيم المقدرة للمعاملات حساسة للتقلبات الصغيرة في البيانات (Bourbonnais, 2009). لذلك تفترض المصفوفة أن هناك مشكل الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات التفسيرية إذا تجاوزت قيمة الارتباط القيمة الحدية 80% (Lee et al., 2013).

وبالتالي، الجدول 4 يوضح أن الارتباطات بين المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة لها معاملات صغيرة جدا، الارتباط الوحيد الذي يمكن ملاحظته هو بين المتغيرات التابعة، وهذا ما يفسر بعدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity) في نموذج الدراسة المستخدم، وبالتالي امكانية استخدام جميع المتغيرات التفسيرية في تحليل الانحدار.

جدول رقم (4)

مصفوفة الارتباط (Correlation matrix) بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة

| | ROAA | ROAE | NIM | FI | MC | MP | size | GDP |
|------|-----------|-----------|---------|-----------|-----------|-----------|--------|-----|
| ROAA | 1 | | | | | | | |
| ROAE | 0.909*** | 1 | | | | | | |
| NIM | 0.396*** | 0.251*** | 1 | | | | | |
| FI | -0.239*** | -0.154*** | -0.039 | 1 | | | | |
| MC | -0.0520 | -0.0412 | -0.048 | -0.0268 | 1 | | | |
| MP | -0.252*** | -0.195*** | -0.028 | 0.832*** | 0.203*** | 1 | | |
| SIZE | 0.329*** | 0.319*** | 0.132** | -0.117** | 0.249*** | 0.111** | 1 | |
| GDP | 0.288*** | 0.237*** | 0.130** | -0.448*** | -0.329*** | -0.574*** | -0.010 | 1 |

t statistics in parentheses: * $p < 0.05$, ** $p < 0.01$, *** $p < 0.001$

تقدير النموذج، وعرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية:

في هذه الدراسة تم استخدام ثلاثة نماذج منفصلة للتحقق من أثر التنمية المالية على الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، خلال الفترة الممتدة من سنة (2011 إلى 2020) ، ويلخص الجدول 5 النتائج التجريبية لنماذج التقييم التي تستخدم (NIM ، ROAE ، ROAA) كمقاييس للأداء المالي للمصارف التجارية، وباستخدام طريقة الخطأ المعياري المصححة لبيانات البانل (PCSE)، ويوضح العمود الأول عن النتائج عند تضمين ROAA كمتغير تابع، و يعرض العمود الثاني النتائج عند تضمين ROAE كمتغير تابع، و يشير العمود الثالث إلى النتائج عند تضمين NIM كمتغير تابع.

جدول رقم (5)

معلومات نماذج الدراسة المقدر باستخدام (PCSE)

| متغيرات الدراسة | الأداء المالي للمصارف التجارية Financial Performance of Commercial Banks | | | | | |
|-----------------------|---|--------|--------------------------------|--------|-------------------------------|--------|
| | ROAA | | ROAE | | NIM | |
| | Coef. | z-stat | Coef. | t-stat | Coef. | t-stat |
| FI | 0.0077574** | (2.57) | 0.082344*** | (3.77) | 0.0038712 | (1.05) |
| MC | -0.0009752 | (1.35) | -0.0040335 | (0.73) | -0.0000107 | (0.01) |
| MP | -0.019529*** | (6.08) | -0.15063*** | (5.49) | -0.0077524* | (1.85) |
| SIZE | 0.2615276*** | (8.96) | 2.002663*** | (8.35) | 0.1096024*** | (2.77) |
| GDP | 0.036296*** | (3.38) | 0.2286082** | (2.47) | 0.0197404** | (2.67) |
| cons | -2.21743*** | (4.77) | -19.4417*** | (5.00) | 1.555601** | (2.55) |
| Wald-test (p-va) | $\chi^2 (5) = 154.83$ 0.000 | | $\chi^2 (5) = 111.63$ 0.000 | | $\chi^2 (5) = 31.63$ 0.000 | |
| R2 | 0.3842 | | 0.2469 | | 0.6763 | |
| Number of observation | | | 610 | | عدد المشاهدات | |
| Number of banks | | | 61 | | عدد المصارف | |
| Time periods | | | 10 | | الفترة الزمنية | |

ملاحظة / *** و ** و * تعني المعلمة ذات دلالة إحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.

أفادت النتائج أن القوة التفسيرية لمعامل جودة الضبط R-squared هي 0.3842% 0.2469% على التوالي، لذلك هناك خصائص جيدة في نماذج الدراسة. مما يشير إلى أن متغيراتها تفسر الاداء المالي للمصارف التجارية، ويمكن الاستنتاج أن تباين R-square للاداء المالي للمصارف التجارية يمكن تفسيره من خلال اختلاف العوامل المستخدمة لهذه الدراسة. أيضاً، كشفت النتائج أن نماذج الانحدار (ROAA، ROAE، NIM)، ذو دلالة إحصائية معنوية عالية وقوة تفسيرية عالية أيضاً، حيث أن القيم الإحتمالية $Prob > chi^2$ لاختبار Wald chi^2 أقل من 1% (0.000)، ما يعني أن النماذج الثلاثة لا تعاني من أي تحيز في المواصفات وأن الملائمة جيدة لمجموعة بيانات الدراسة بالإضافة إلى المتغيرات مهمة ومحددة بشكل صحيح وإلى صلاحيات المتغيرات المستقلة للتنبؤ بقيم المتغيرات التابعة المتمثلة في الاداء المالي للمصارف التجارية.

وفيما يتعلق بأهمية معاملات المتغيرات توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- وجود أثر معنوي موجب لمستوى الوساطة المالية المقاس بنسبة الإلتزام المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (FI) على نموذجي (ROAA، ROAE) وكانت ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% ، كما أنه له تأثير إيجابي وغير مهم إحصائياً على نموذج (NIM)، تشير العلامة الإيجابية بين مستوى الوساطة المالية والاداء المالي إلى أنه كلما زادت نسبة الإلتزام المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي تزيد ربحية المصارف وأدائها بشكل عام، تتماشى هذه النتيجة مع التوقعات البحثية ومع الدراسات التجريبية السابقة (Ozili & Ndah 2021؛ Ayadi et al, 2015).
- 2- تبين أن معامل مستوى تطور السوق المالي (MC) له تأثير سلبي وغير ذات أهمية إحصائية لجميع مقاييس الأداء المالي للمصارف، تشير العلامة السلبية بين رسملة السوق والربحية إلى أن المصارف التجارية بدول مجلس التعاون الخليجي تعمل وتتنافس مع أسواق مالية فعالة ومتطورة مما أثر سلباً على ربحيتها، وهذه النتيجة السلبية تتماشى مع التوقعات البحثية.
- 3- وجد أن معامل السياسة النقدية (MP) المتمثل بنسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الاجمالي سلبية لجميع مقاييس الأداء المالي، وأنه سلبي ومهم إحصائياً عند مستوى معنوية 1% على نموذجي (ROAA و ROAE) تتوافق هذه النتيجة مع الدراسة التجريبية السابقة Javid & Alalawi (2018)، كما أنها سلبية ومهمة إحصائياً عند مستوى معنوية 10% على نموذج (NIM)، وهذه النتيجة السلبية لا تتماشى مع التوقعات البحثية.
- 4- فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة في نماذج هذه الدراسة، فإن تأثير حجم المصرف التجاري (SIZE) على أدائه المالي ايجابي وذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية 1% لجميع مقاييس الأداء

المالي ، هذه العلاقة الطردية أو الإيجابية تدعم فرضية الحجم، التي تفترض أن المصارف الكبيرة أكثر قدرة على استخدام مزايا وفورات الحجم في معاملاتها كما انها تتماشى مع التوقعات البحثية. 5- تبين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) له تأثير إيجابي وذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية 5% لجميع مقاييس الأداء المالي تقريبا، هذه النتيجة الإيجابية تتماشى مع توقعاتنا البحثية، وهذا يبين أهمية نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الرفع من مستوى أداء المؤسسات المالية والنظام المالي للدول وبالتالي جودة الحياة والرفاهية الاقتصادية والتنمية الشاملة داخل الدولة.

الخلاصة:

استهدفت هذه الدراسة من خلال التحقيق التجريبي من الأثر المحتمل للتنمية المالية علي الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد اعتمد الجزء التجريبي من الدراسة على بيانات بانل متوازنة تم الحصول عليها من 61 مصرفا تجاريا مدرجا في أسواق الأوراق المالية بالمنطقة قيد الدراسة خلال الفترة (2011-2020)، باستخدام تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لبيانات البانل وعن طريق تطبيق مقدر (PCSE) القياسي، وفي هذه الدراسة تم استخدام ثلاثة مؤشرات متمثلة في العائد على متوسط الأصول (ROAA)، العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE)، هامش صافي الفائدة (NIM) كمؤشرات تمثل الأداء المالي للمصارف التجارية، في حين تم استخدام مؤشرات التنمية المالية مثل مستوى الوساطة المالية (FI) المقاس بنسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى تطور السوق المالي (MC) المقاس بنسبة قيمة الأسهم المدرجة في السوق المالي كنسبة مئوية للناتج المحلي الاجمالي، معامل السياسة النقدية (MP) المتمثل بنسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة إلى ذلك المتغيرات الضابطة والمتمثلة في مؤشر حجم المصرف المقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف (SIZE)، و النمو الاقتصادي المقاس بمعدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمؤشرات تفسيرية للأداء المالي للمصارف التجارية. حيث خلصت النتائج إلى جود أثر معنوي موجب لمستوى الوساطة المالية المقاس بنسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (FI) على نموذجي (ROAA ، ROAE)، وخلصت النتائج أن معامل مستوى تطور السوق المالي (MC) له تأثير سلبي وغير ذات أهمية إحصائية على جميع مقاييس الأداء المالي للمصارف، بينما وجود أثر معنوي سالب لمؤشر السياسة النقدية (MP) المتمثل بنسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الاجمالي على جميع مقاييس الأداء المالي للمصارف، وبالنسبة للمتغيرات الضابطة في نماذج هذه الدراسة، فإن تأثير حجم المصرف التجاري (SIZE) على أدائه المالي ايجابي وذو أهمية إحصائية لجميع مقاييس الأداء المالي للمصارف، وكذلك معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) له تأثير إيجابي وذو أهمية إحصائية لجميع مقاييس الأداء المالي للمصارف التجارية.

بناء على نتيجة هذه الدراسة، نستنتج أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنمية المالية المتمثلة برسمة السوق بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي والأداء المالي للمصارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة، ومن ثم فإن هذا يفسر سبب امتلاك دول الخليج سوق مالي قوي قد يسبب في ضعف الاقتراض من القطاع المصرفي واعتماد الشركات على التمويل من خلات أدوات التمويل المالية كالأسهم والسندات.

وبناء على ذلك وعلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية توصي بالتالي:

- 1- زيادة الإهتمام بمجالات الاستثمار المتاحة أمام المصارف التجارية كالاستثمار في صيغ التمويل الإسلامية.
- 2- زيادة تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية والاستثمار بتقنية الاتصالات والمعلومات نظرا إلى اهميتها في تعزيز وتحسين الصناعة المصرفية.
- 3- كما توصي الدراسة أيضا الباحثون المستقبليون بمزيد من البحث التجريبي لشرح الدور التي تلعبه عوامل الاقتصاد الكلي في التأثير على أداء الصناعة المصرفية والتي يمكن أن تشمل المزيد من المتغيرات بخلاف تلك المستخدمة في هذه الدراسة.
- 4- كما توصي الدراسة أيضا مدراء المصارف بالدولة الليبية العمل على التنبؤ ومتابعة مستوى تطور السوق المالي نظرا لأثره السلبي على ربحية المصارف التجارية، ويرجع ذلك بسبب قوة السوق المالي وكفاءته وفاعليته قد تسبب في ضعف الاقتراض من القطاع المصرفي واعتماد الشركات على التمويل من خلات أدوات التمويل المالية كالأسهم والسندات.

المراجع:

- خالد إبراهيم، عبدالفتاح حسين. (2020). أثر المتغيرات الداخلية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية " دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية "مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الخامس عشر، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية.
- محمد القذافي. (2012). محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية "دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من" رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي، ربيع 2012م.
- مفروم برودي. (2021). محددات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر باستخدام تحليل حزم البيانات المقطعية الزمنية. التكامل الاقتصادي، 9(1)، 323-304.
- عبدالله الفاضلي، طارق عبدالله محمود (2021) أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أداء المصارف التجارية قبل و أثناء جائحة كوفيد-19 : دليل تجريبي من المملكة العربية السعودية ، المؤتمر الدولي العلمي الخامس لكلية الاقتصاد والتجارة الخمس مستقبل الاقتصاديات العربية في ظل انتشار الأوبئة والجوائح الصحية.

- صحراوي جليلة (2020) أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي (رسالة دكتوراة) جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- عبدالله الفاضلي، مصطفى أبوزيد، طارق محمود (2022): العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمصارف التجارية : دليل تجريبي من المملكة العربية السعودية : مجلة آفاق الاقتصادية 8(15) 1-20.
- Ayadi, R., Arbak, E., Naceur, S. B., & Groen, W. P. D. (2015). Determinants of financial development across the Mediterranean. In *Economic and social development of the southern and eastern mediterranean countries* (pp. 159-181). Springer, Cham.
- Berger, A. N. (1995). The profit-structure relationship in banking--tests of market-power and efficient-structure hypotheses. *Journal of Money, Credit and Banking*, 27(2), 404-431.
- Beck, N., & Katz, J. (1995). What to do (and not to do) with cross-section-time-series data. *American Political Science Review*, 89(3), 634-647.
- Dietrich, A., & Wanzenried, G. (2014). The determinants of commercial banking profitability in low-, middle-, and high-income countries. *Quarterly Review of Economics and Finance*, 54(3), 337-354.
- Gul, S., Irshad, F., & Zaman, K. (2011). Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan. *Romanian Economic Journal*, 14(39).
- Jaber, J. J., & Al-khawaldeh, A. A. (2014). The impact of internal and external factors on commercial bank profitability in Jordan. *International Journal of Business and Management*, 9(4), 22.
- Javaid, S., & Alalawi, S. (2018). Performance and profitability of Islamic banks in Saudi Arabia: An empirical analysis. *Asian Economic and Financial Review*, 8(1), 38-51.
- Kapaya, S. M., & Raphael, G. (2016). Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of banks profitability: Empirical evidence from Tanzania. *International Finance and Banking*, 3(2), 100-119.
- Kosmidou, K. (2008). The determinants of banks' profits in Greece during the period of EU financial integration. *Managerial finance*.
- Le, T. D., & Ngo, T. (2020). The determinants of bank profitability: A cross-country analysis. *Central Bank Review*, 20(2), 65-73.
- Li, Y., Nie, D., Zhao, X., & Li, Y. (2017). Market structure and performance: An empirical study of the Chinese solar cell industry. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 70, 78-82.
- Naceur, S. B., & Omran, M. (2011). The effects of bank regulations, competition, and financial reforms on banks' performance. *Emerging Markets Review*, 12, 1-20.
- Ngo, T., & Le, T. (2019). Capital market development and bank efficiency: a cross-country analysis. *International Journal of Managerial Finance*.
- Nourzad, F. (2002). Financial development and productive efficiency: A panel study of developed and developing countries. *Journal of Economics and Finance*, 26(2), 138-148.

- Olweny, T., & Shipho, T. M. (2011). Effects of banking sectoral factors on the profitability of commercial banks in Kenya. *Economics and Finance Review*, 1(5), 1-30.
- Ongore, V. O., & Kusa, G. B. (2013). Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 3(1), 237-252.
- Ozili, P. K., & Ndah, H. (2021). Impact of financial development on bank profitability. *Journal of Economic and Administrative Sciences*.
- Pan, Q., & Pan, M. (2014). The impact of macro factors on the profitability of china's commercial banks in the decade after WTO Accession. *Open Journal of Social Sciences*, 2(9), 64-69.

The impact of financial development on the financial performance of commercial banks: empirical evidence from the Gulf Cooperation Council (GCC) countries

Abdualbaset .M. Alakashi

Department of Banking and Finance

Faculty of Economics and Commerce

Elmergib University/ Libya

1.1. Abstract

The objective of this study is to investigate empirically the impact financial development on the financial performance of commercial banks operating in Gulf Cooperation Council (GCC) countries. The empirical part of this study is based on balanced panel data obtained from 61 commercial banks listed in the stock markets in the region under study during the period (2011-2020), by considering multiple regression analysis technique of panel data and by applying the panel-corrected standard error (PCSE) estimator. In light of the empirical results, the study concluded that there is a significant positive impact of the level of financial intermediation (FI), bank size (SIZE), and economic growth (GDP) on the financial performance of commercial banks operating in the Gulf Cooperation Council countries. While the study concluded that there is a significant negative impact of the monetary policy coefficient (MP) on the financial performance of commercial banks operating in the Gulf Cooperation Council countries, Based on the empirical analysis, of this study, the study recommends that banks to pay more attention to diversifying income from transactions, services and other alternative investment areas (such as participation and speculation) instead of investing in the field of loans, and expanding its business lines towards financial advisory and commercial services and increasing non-interest income, and to counter the negative impact resulting from the development in the financial markets And that they take into account the subtle variables affecting their financial performance to make the right decision about their investments.

Keywords: financial development, commercial banks, financial performance, panel models.

الملحق رقم (1): قائمة المصارف التجارية والمدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي

| N | Banks Name | ID | N | Banks Name | ID |
|--------------------------------|--|-----|---------------------------------|----------------------------------|-----|
| Kingdom of Saudi Arabia | | | The State of Qatar | | |
| 1 | Samba Financial Group | 101 | 1 | The Commercial Bank (PQSC) | 501 |
| 2 | Banque Saudi Fransi JSC | 102 | 2 | Qatar National Bank | 502 |
| 3 | Arab National Bank | 103 | 3 | Qatar Islamic Bank SAQ | 503 |
| 4 | Saudi Investment Bank | 104 | 4 | Qatar International Islamic Bank | 504 |
| 5 | Bank AlJazira JSC | 105 | 5 | Masraf Al Rayan (Q.S.C.) | 505 |
| 6 | Riyad Bank | 106 | 6 | Doha Bank | 506 |
| | | | 7 | Ahli Bank QSC | 507 |
| 7 | National Commercial Bank (The) | 107 | 8 | Al Khalij Commercial Bank | 508 |
| 8 | Bank AlBilad | 108 | The United Arab Emirates | | |
| 9 | Alinma Bank | 109 | 1 | United Arab Bank PJSC | 601 |
| 10 | Al Rajhi Bank Public Joint Stock Company | 110 | 2 | Union National Bank | 602 |
| 11 | Saudi British Bank JSC (The) | 111 | 3 | Sharjah Islamic Bank | 603 |
| | | | 4 | National Bank of Umm Al-Qaiwa | 604 |
| Kingdom of Bahrain | | | 5 | National Bank of Ras Al-Khaimah | 605 |
| 1 | Ahli United Bank BSC | 201 | 6 | National Bank of Fujairah PJSC | 606 |
| 2 | National Bank of Bahrain | 202 | 7 | Mashreqbank PSC | 607 |
| 3 | Khaleeji Commercial Bank | 203 | 8 | Invest Bank P.S.C. | 608 |
| 4 | BBK B.S.C. | 204 | 9 | First Abu Dhabi Bank | 609 |
| 5 | Bahrain Islamic Bank B.S.C. | 205 | 10 | Finance House PJSC | 610 |
| 6 | Al-Salam Bank-Bahrain B.S.C. | 206 | 11 | Emirates NBD PJSC | 611 |
| The State of Kuwait | | | 12 | Emirates Islamic Bank PJSC | 612 |
| 1 | National Bank of Kuwait S.A.K. | 301 | 13 | Emirates Investment Bank PJSC | 613 |
| 2 | Kuwait Finance House | 302 | 14 | Dubai Islamic Bank PJSC | 614 |
| 3 | Burgan Bank KPSC | 303 | 15 | Commercial Bank of Dubai P.S.C. | 615 |
| 4 | Gulf Bank KSC (The) | 304 | 16 | Commercial Bank International | 616 |
| 5 | Commercial Bank of Kuwait K.P.S.C. (The) | 305 | 17 | Bank of Sharjah | 617 |
| 6 | Boubyan Bank KSCP | 306 | 18 | Ajman Bank | 618 |
| 7 | Ahli United Bank KSC | 307 | 19 | Abu Dhabi Islamic Bank | 619 |
| 8 | Kuwait International Bank | 308 | 20 | Abu Dhabi Commercial Bank | 620 |
| 9 | Warba Bank | 309 | | | |
| 10 | Al Ahli Bank of Kuwait (KSC) | 310 | | | |
| Sultanate of Oman | | | | | |
| 1 | National Bank of Oman (SAOG) | 401 | | | |
| 2 | HSBC Bank Oman | 402 | | | |
| 3 | Bank Muscat SAOG | 403 | | | |
| 4 | Bank Dhofar SAOG | 404 | | | |
| 5 | Ahli Bank SAOG | 405 | | | |
| 6 | Bank Sohar SAOG | 406 | | | |